

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل المادة (٥٣) من القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ في شأن حقوق الطفل، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

د. عبد الكريم عبد الله الكندري

بحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.

وبوزع على الأعضاء.

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون
بتعديل المادة (٥٣) من القانون
رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ في شأن حقوق الطفل

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ في شأن حقوق الطفل،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (٥٣) من القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ المشار إليه النص الآتي:

المادة (٥٣):

" على صاحب العمل الذي يستخدم خمسين أماً عاملة فأكثر في مكان واحد أن ينشئ داراً للحضانة أو يعهد إلى دار للحضانة برعاية أطفال العاملات، وتلتزم جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة التي توظف خمسين أماً فأكثر بذات الأمر، وذلك بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية "

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

**المذكرة الايضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل المادة (٥٣) من القانون
رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ في شأن حقوق الطفل**

صدر قانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ في شأن حقوق الطفل ليمنحه المزيد من العناية طبقاً لمواد الدستور الكويتي رقم (٩-١٠-١٣).

والأم العاملة تحتاج إلى أن ترعى أطفالها خاصة بعد انتهاء فترة الرعاية التي يمنحها القانون للمرأة من إجازة وضع وأمومة رعاية صحيحة على أيدي مختصة في هذا المجال.

ووجود حضانات تتبع المؤسسة الحكومية التي تعمل بها الأم، يسهل على الأم تتبع حال طفلها بسهولة خاصة وإن احتاج الأمر لرعاية الطفل أسوة بما قرره المادة (٥٣) للأمهات العاملات بالقطاع الخاص.

لذا أعد الاقتراح بقانون المرفق لإلزام كافة الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والتي توظف خمسين أما فأكثر بإنشاء دار للحضانة أو أن يعهد إلى دار حضانة برعاية أطفال الموظفات بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية.

الفصل التشريعي السادس عشر دور الانعقاد الاول

...